كانت نصف عبده فادى الكتابة عتق نصفه وهى فى بقية قيمته وقالا العبد كله
مكاتب على ذلك المال وبه ناخذ هاوى قدميه باب كتابة العبد المشترك
عبد لشخص ان اذن احدهما لصاحبه ان يكاتبه حظه بالى وقبض بدل الكتابة
فكاتب الشريك المأذون لم ينفذ فى حظه فقط عند الامام ليتخير المكاتبة
عنده وليس لشريكه فسخه لانه رد اذا قبض بعضه يعتق الآن فحر فالمقبوض
كله للقاضى لانه لم يقبض فيملكه ويكون متبرعا ولو قبض الآن عتق حظ القابض
امة بين شريكين كاتباها فوطئها احدهما فولدت فادعاه الواطئ ثم وطئها
الشريك الآخر فولدت فادعاه الواطئ الثانى صحت دعوته لقيام ملكه ظاهرا
خلافا لهما فان عجزت بعد ان جعلت الكتابة كان لم تكن وهى رقيقة
ام ولد للاول لزوال المانع من الاستقال ووطئه سابق فضمن الاول
لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه عقرها كاملا لوطيه ام
ولد الغير حقيقة وقيمة الولد ايضا وهو ابنه لانه بمنزلة المغرور وابى ان
الشريكين دفع العقر الى المكاتبة صح اى قبل العجز لاختصاصها بمنافعها فاذا عجزت
ترد للمولى وان دبر الثانى ولم يطأها والمسئلة بحالها فعجزت بطل التدبير
وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للاول وهى ام ولده
وان كاتبها فحررها احدهما موسرا فعجزت ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها
ورجع القابض به عليها لما تقرر ان الساكت اذا ضمن المعتق يرجع عنده
لا عندها فرع عبد لرجلين دبره احدهما ثم حرره الآخر غنيا او عكسا
اعتق المدبر ان شاء او استسعى فى الصورتين او ضمن شريكه فى الاولى
فقط مات مولى المكاتب عجز ومجز عن اداء نجم ان كان له مال
سيعطى الله لم يفسخ حاكم فى الحال وفسخها بطلب مولاه او فسخ مولاه برضاه ولو
كانت الكتابة فاسدة فالمولى له الفسخ دون رضاه وملك المكاتب
فسخها مطلقا فى كتابة فاسدة وان لم يرض المولى وعاد رقيقا
بفسخها وما فى يده لمولاه والمكاتب اذا مات وله مال نبى بالبدل انفسخ
وتودى كتابته من ماله وحكم عتقه فى احرز ومن اجرا حنايته كما يعتق
اولاده المولودين فى كتابته لاقلها والباقى فى ماله ميراث لورثته
ولو لم يترك مالا وترك ولدا فى كتابته ولا وفاء بقيت كتابته وسعى
الابن فى كتابة ابيه على نجومه المقسطة فاذا ادى حكم بعتق ابيه
قبل موته وعتقه تبعا ولو ترك ولد استراه فى كتابته اوى البدل
حالا اورد الى حاله رقيقا وهو بينهما واما الابوان فيرادان للرق

كمامات

كمامات وقالا ان ادى حالا عتقا والا لا استرجعه المكاتب ابنه فمات عن وفاء ورثته
ابنه لو حرا عتق بن حر كما مر وكذا بورثه لو كان هو اى المكاتب وابنه الكبير كاتبنى
كتابة واحدة لصغيرهما كشخص واحد ضرورة اتحاد العقد فان ترك
المكاتب ولدا امن حر اى معتقة وترك دينا بنى بعدها فحبن الولد تقضى به بما جنى
على حاقلة امه ضرورة ان الاب لم يعتق بعد لم يكن ذلك القضاء تعجيز الابيه
لعدم المنافاة ولا رجوع فيه بالدين لان فى العين لا بتاتى القضاء بالالحاق بالاب
لامكان الوفاء فى الحال ولو قضى به بالولاء لقوم امه بعد حضورهم مع قوم الاب
فى ولايه وهو اى القضاء بما ذكر تعجيز لتبدل الملك واصله حديث بريرة هو لك
صدقة ولنا هديه كما فى وارث شخص فقير مات عن صدقة اخذها
وارثه لغنى وكما فى من سئل اخذها ثم وصل الى ماله وهى فى يده اى الزكاة
وكفقير استغنى وهى فى يده فاربها تطيب له بخلاف فقير اباح لغنى اوها شخصى
زكاة اخذها لاجل ان الملك لم يتبدل فان جنى عبد وكاتبه سيده جاها خلافا
بجنايته لو جنى مكاتبه فلم يقض به جانى تعجز فان شاء المولى دفع العبد
او فدى لزوال المانع بالعجز وان قضى به عليه حال كونه مكاتبا تعجز بيع
فيه لانتقال الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء قيد بالعجز لان جنايات المكاتب عليه
فى كسبه ويلزمه الاقل من قيمته ومن الارش وان تكررت قبل القضاء فعليه
قيمة واحدة ولو بعده فعليه بجنايته خطأ لزمته فى كسبه يعلمكم بها
ولو لم يحكم عليه حتى عجز بطلت وان مات السيد لم تنفسخ الكتابة كالتدبير
وامومية الولد وكاجل الدين اذا مات المطالب ويودى المال الى ورثته على نجومه
كاجل الدين بخلاف موت المطلوب لخراب ذمته هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو فى مرضه
لا يصح تاجيله الا من الثلث وان حرروه اى كل الورثة فى مجلس واحد عتق مجانا
استحسانا ويجعل ابراء اقتضاء فان حرر بعضهم فى مجلس والآخر فى آخر لم ينفذ
عتقه على الصحيح لانه لم يملكه ولو عجز بعد موت المولى عاد رقيقه كما لو تحته
امة طلقها ثنتين فملكها لا يحل له ان يطأها حتى تنكح زوجا غيره وكذا
لو كاتب فتقرر فى محله كاتبنا عبد اكتابة واحدة اى بعقد واحد وعجز المكاتب
لا يعجز القاضى حتى يحضرهما لانهما كواحد بخلاف الورثة فان القاضى يعجز بطلب
احدهم بحضرتهم وفيه كاتب عبديه بصفقة فعجز احدهما فرده المولى فى الرق او القاضى
ولم يعلم بكتابة الآخر لم يصح فان عاد هذا المردود وجاء الآخر عجز فلس للآخر رده
فى الرق فرع اختلف المولى والمكاتب فى قدر البدل فالقول للمكاتب عندنا
ولا يحبس المكاتب فى دين مولاه فى الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان سراجية قلت